

فقد أورد الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى أن عمر ليس مضاداً للحروب لاختلاف مقولتهما، لأن عمر<sup>(41)</sup> في مقولة الجواهر، وليس في مقولة الجواهر تضاد. وقد رأى أن هذه الاعتراضات سوفسطائية ومغلطة، ويمكن أن تدفع بدليلين؛ أحدهما أن عمر أخذ مضاداً للحرب في تركيب القول، ولا يهم الأمر قبل التركيب، وإذا سلم بأن الجواهر لا يضاد الجواهر ولا غيره لوجوب اتحاد المقولة في المتضادين، ولكن الجواهر قابل للمتضادات في الكيفيات لأن زيدا قد يكون صالحاً وقد يكون طالحاً؛ وعليه، فإن المتضاد في عمر كيفية من كفيئاته<sup>(42)</sup>؛ وثانيهما يتعلق بوقوع أحد القولين الدالين على المُتَقَابِلَيْنِ موقع الآخر لتحطيم المسافة بينهما وتضييقها إلى أقل قدر ممكن مما يقيم الذهن بين طرفي شك وجزئي نقيض: «وهو من ملح الشعر وطرق الكلام»<sup>(43)</sup>.

هكذا يقوم المجاز بإبدال المتقابلات والمتضادات أو بإدماج بعضها في بعض مما يجعله ذا وظيفة إبدالية ولكنه يُؤلَّفُ بين المتناسبات - أيضاً - حيناً ويبدل بعضها من بعض حيناً آخر مما يخلق به بعداً أفقياً. وقد تعرض للناسب في مواضع متفرقة من الكتاب قَبِيْنِ نوعه ووظائفه المختلفة. وقد ذكر المثال القانوني الشهير: نسبة القلب في البدن كِنَسْبَةِ الملك في المدينة. ففي هذا المثال أربعة أشياء، نسبة الأول منها إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع فأخذ الأول بدل الثالث وسمي باسمه<sup>(44)</sup>؛ ومن الأمثلة التي أتى بها قول أبي الطيب:

مَعَانِي الشَّعْبِ طَيْباً فِي الْمَعَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ  
هكذا تناول التناسب في الجنس العاشر «التكرير» وختم به، ولكنه تناوله أيضاً في الجنس الأول «الإيجاز» وكان ما أتى به أخيراً كان استدراكاً على ما أتى به أولاً، أو كان اضطراراً دفعت إليه القسمة العقلية.

إن أهم حديث عن التناسب هو ما نجده في جنس «الإيجاز»، إذ عرفه ومثل له

(41) المنزع، ص 383.

(42) ما تقدم، ص 384.

(43) ما تقدم، ص 276 يقول:

«وفائدته الدلالة على قرب الشبهين حتى لا يفرق بينهما ولا يميز أحدهما من الآخر (...). فلذلك فالقول المشكك هو في النهاية من المبالغة والغاية في التلطف للتشبيه وتقريب الشبهين أحدهما من الآخر لتمكين عدم الفرق والفصل والتباين بينهما».

(44) ما تقدم، ص 519، وأساس التناسب ما ورد لدى أرسطو، وخاصة في كتابه فَنُّ الشَّعْرِ.